

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مسار إعداد قانون خاص بالمرصد الوطني للإجرام

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 شتنبر 2025 قانون المسطرة الجنائية الجديد، الذي نص في مادته 3-51 على تكريس المرصد الوطني للإجرام المحدث لدى وزارتك، ومنحه صلاحيات جديدة تشمل جمع ومعالجة الإحصاءات الجنائية، ودراسة وتحليل الظواهر الإجرامية، واقتراح الحلول الكفيلة بالتصدي للجريمة والوقاية منها.

ويعد هذا التطور التشريعي محطة مهمة بعد إحداث المرصد بموجب المرسوم رقم 2-22-400 بتاريخ 18 أكتوبر 2022، حيث تم الانتقال من مرحلة المؤسسة التنظيمية إلى تكريس قانوني يحدد الاختصاصات، مما يمنح المرصد دورا أساسيا في الإسهام في رسم توجهات السياسة الجنائية.

وفي هذا الإطار، يرى عدد من المهتمين بأن مرصدا بهذه الأهمية يحتاج إلى قانون خاص ومتكامل، يحدد اختصاصاته الدقيقة وآليات التعاون المؤسساتي، وضمانات استقلاليته العلمية في إنتاج المعرفة الجنائية.

وبناء عليه، نسألكم السيد الوزير المحترم عن رؤية وزارتك بهذا الخصوص، ومدى عزمها على إعداد مشروع قانون خاص بالمرصد الوطني للإجرام، يكمل ما ورد في قانون المسطرة الجنائية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

لطيفة اعبوث